اخره بالنطق قوله صلى الله عليه وسلم اخرتني هذه الذراع اخفاوه عن
الحاضرين ابدا له صلى الله عليه وسلم اي هوان حتى عليهم ظهر له صلى الله عليه
وسلم وهو طباق وللحاكم لما ذلك صدقته ثم قال فلت ان كان نبيا فلن
يضره وان لم يكن نبيا سترضحابه فعفا عنه صلى الله عليه وسلم ولم يعاتبه
وتوفي اصحابه الذين اكلوا من الشاة واحتجم صلى الله عليه وسلم على كاهله
من اجل الذي اكل منها وفي رواية عن ابي داود انما جعلت تسأل اي الشاة
احب اليه فقيل لها الذراع فعمدت الى عنز لها فذبحتها وصلتها ثم عمدت
الى سم ثور اي بقر قوية فسمتها واكثرت سمه في الذراع والكتف ثم وضعتها
بين جميع من حضر من اصحابه وفيهم بشر البراء فتناول صلى الله عليه وسلم
الذراع فانتهش منها وتناول بشر عظما اخر فأذردرد اللقمة منها واكل القوم
فقال صلى الله عليه وسلم ارفعوا اليدكم فان هذه الذراع تخبرنا انها
مسمومة وصيا ان بشرا مات وانه صلى الله عليه وسلم دفعها الى اوليائه
فتصارعا رواه الحافظ الدمياطي ورواية انه قتلها بعارضها رواية
البيهقي عن ابي هريرة رضي الله عنه وجاز انه لعرفها وبين ثم قال سيد
وخلق من النبي كريم لم يلقا حيض بجرحها العجماء
ولم يقل ابن اسحاق الا ان ابن صاد وابي اشهد وبين حضراني
على دينك وان لا اله الا الله وان محمدا رسول الله وجمع البيهقي بانه يحتمل ان
يكون تركها اولا فلما مات بشر قتلها به وبه لك اجاب المسهلي وزاد انه
تركها لانه كان امتنع لنفسه ثم قتلها بشر قصاصا ويحتمل انه تركها اسلامها
فلما مات بشر تحقق كونه سببا في التقاص عليها فقتلت وقوله انه قتلها

قصاصا

قصاصا وانما الوارد انه قتلها وهو محتمل لكونه قتلها بنقضها العهد مما فعلته
وبحمله عليه مما جاء في رواية انه صلبها اذ لو قتل قصاصا لم تصلب بل لو فرض
انه لم يصلبها لم يكن قتلها بالسيف دليلا للقصاص لان المماثلة غير معتبرة
فيما سبيلها ان يقتلها بسموم كما ان اليهودي الذي رض راس الجارية بحجر
امر به صلى الله عليه وسلم فرض راسه مثل ذلك الحجر اشارا للمماثلة المقصودة
من مشروعية القصاص لا يقال الصلب لا يحل على اصلنا القصاص لان
للامام ان يصلب من يريد قتله اذا راى ذلك زجرا لنكيل لانا نقول ليس
للامام الصلب في قتل القصاص كما يصرح به كلام ايمتنا ما تقرر ان المعاد
فيه على المماثلة ما امكن فلا يجوز للامام الزيادة عليها والا نقص عنها ولم ار
احدا من ايمتنا ولا من غيرهم جوز الصلب في غير قاطع الطريق فان اداه فعله
البيان بغير محل النزاع الذي نحن فيه فان قلت هو مرد على هذا الحصر
لان هذه غير قاطعة طريق وصلبت قلت الذي اذا تقصى العهد طبق
قاطع الطريق في احكام لا بعد ان هذا منها على ان ذاك صار حربيا واحكام
الحربيين لا يقاس بها احكام المعصومين فان قلت قولكم ان المماثلة المطلوبة
انما تتاتى على القول بتعينها في العود اما المخير بينها وبين السيف فما ليس
بمحرم او للحربي بينها وبين السيف في القتل بسموم فلا يتاتى عليه ذلك التحتم
قلت بل يتاتى على التخيير ايضا لانه التقتل بالسيف لا يعين العود انه يحتمل وجها
انه لنقض العهد والمدعى انما هو ان قتلها بالسيف لا جله على خصوص كونه عودا
وتاخير قتلها الى موت بشر لا يدل على العود ايضا لاحتمال انه ليتحقق عظم جنايتها
وبهذا كله يعلم ان ما في هذه القصة من قتلها بتقدير صحته لا يرد على قولنا ايمتنا
من اضاف انا نافت قدم لطعامنا سم وما فاكلوا منه فمات لا قود عليه لانه تناوله
باختياره والمعصوم الحقيقي الملكوذ لك انه لم يثبت انه قتلها بسبب كونه قودا
وبهذا الذي قررته يعلم تحقق الناظر حيث نفى القصاص مع اطلاعه على الروايات

فيه نظر اذ لم ير احد روى
عن الصحابة انه قتلها
قصاصا اه

وبخلق من النبي كريم
لم يلقا حيض بجرحها العجماء